أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بإستراتيجية التنمية
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

معيزي جزيرة
جامعة 08 ماي 1945- الجزائر

الدكتورة: نادية شطاب
جامعة باجي مختار عنابه—الجزائر

المقدمـــة

إن الحديث عن اقتصاديات الدول النامية وتحليل قدراتها التنموية يشكل تحديا لكل دارس ، فقد اتسمت هذه الدول بسمة أساسية انعكست على توازناتها الاقتصادية الكلية، شكل فيها التمويل الخارجي – الديون- مصدرا أساسيا للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، ونجم عنها أن انغمست جل الدول النامية خلال الثمانينات في أزمة مديونية عميقة وخانقة - أدت إلى اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة- - تمخض عنها تعثر المسار التنموي معلنا بذلك ضرورة صياغة رؤى واستراتيجيات جديدة للتنمية فكانت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي عرفت آنذاك بسياسات وفاق واشنطن ،الذي كرس حتمية التبعية والارتباط بالعالم الخارجي وجعل من انتهاج وتطبيق برامج تحقيق الاستقرار الكلي والإصلاحات الهيكلية"نماذج التكيف" وفقا لما تراه الثنائية المالية الدولية "FMI ,BM تيارا جارفا لا يمكن السباحة ضده، فأضحت بذلك المعالم الهيكلية لهذه الاقتصاديات مرآة تعكس كل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية على الصعيد الدولي.

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع للدراسة باعتبار أن الدين الخارجي وبرامج الإصلاح الاقتصادي أضحت من الأطروحات الجديدة في مجال التنمية الأمر الذي يستدعي منا تسليط الضوء على طبيعتها وآليات التفاعل معها ومدى فعاليتها في علاج المشاكل الاقتصادية المختلفة وذلك بمحاولة الإجابة على التساؤلين التاليين:

1. كيف دخلت الدول النامية في فخ المديونية وما أثر ذلك على إستراتيجية التنمية؟
2. في ظل عدم الرضى بالمحتوى التنموي لسياسات وفاق واشنطن التي سادت في العقدين الأخيرين ونتائجها المخيبة للآمال خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، هل من مقاربات جديدة لصياغة استراتيجيات تنموية بديلة لسياسات وفاق واشنطن؟

للإجابة على التساؤلين المطروحين ستتم مناقشة موضوع أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بإستراتيجية التنمية من خلال محورين أساسين هما:

المحور الأول: التنمية والديون: الإطار التاريخي والنظري.

المحور الثاني: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

تهدف هذه الدراسة إلى حصر جملة من الأهداف تتمثل في:

1. توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالديون الخارجية، الإصلاح الاقتصادي والتنمية.
2. رصد النتائج الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.
3. بلورة رؤية موضوعية على الفرضيات التي يمكن اتخاذها كأساس للخروج من فخ المديونية ، وصياغة رؤى أو استراييجات تنموية بدليه.

المحور الأول: التنمية والديون: الإطار التاريخي والنظري.

سيطر على الفكر التنموي في الدول النامية غداة حصولها على الاستقلال السياسي فكر اقتصادي أكاديمي ،ركز على التطبيق الآلي لقوانين ونماذج النمو التي حكمت تجارب الدول المتقدمة غير أن الإشكالية التي صادفت هذه الدول تمثلت في توفير التمويل الإنمائي المطلوب للارتقاء بمعدل النمو في الدخل الوطني وتحسين ظروف المعيشة، فكان بذلك التمويل الأجنبي عنصرا حاسما ومتحكما في مسار التنمية بهذه الدول.

. التنمية في عالم متغير:

ظهر مفهوم التنمية وتطور عبر نماذج التوسع الرأسمالي على النطاق العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، عبر كل منها عن مرحلة تاريخية معينة وقد كان لهذه النماذج قوة السيطرة على واضعي وراسمي السياسات الاقتصادية في الدول النامية معتمدا على ما زخرت به ترسانة ما أصطلح عليه بـ: اقتصاديات

والاستثمارات الأجنبية" المرتبطة في الغالب بشروط.
ب. البعد البيئي: وينطلق من فكرة أساسها أن الاستغلال والاستنزاف غير الرشيد للموارد الطبيعية سينجم عنه آثار ضارة على التنمية وعلى الاقتصاد ككل، لهذا فإنه ينبغي أن تتضمن السياسات التنموية على احترام مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وأن تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للجيل الحالي من دون المساس بحق الأجيال القادمة
ج.البعد البشري: تنظر التنمية إلى البشر على أنهم الثروة الحقيقية للمجتمع وأن التنمية البشرية ماهي إلا عملية توسيع الخيارات لذا فمضمون التنمية المستقلة ينصرف إلى تلبية الحاجات البشرية من تعليم، صحة ، محاربة الفقر، ضمان حق التعبير و المشاركة في اتخاذ القرار، في ضوء استراتيجية تنظر إلى الإنفاق على ما سبق ذكره هو تنمية للموارد لا استنزاف لها.
د. البعد الدولي: يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات شمال جنوب وجنوب جنوب من خلال العمل على دعم مختلف أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي.

3.1.النظريات المفسرة للتنمية:

تهتم معظم نظريات التنمية بفحص وشرح طبيعة عمليات التنمية والعناصر المسؤولة عنها واستجلاء وتحليل العوائق الرئيسية أمام التنمية بغية تيسير انتقال الدول النامية من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وقد زخرت الترسانة الفكرية لاقتصاديات التنمية والتخلف بالكثير من النماذج والنظريات الشارحة لكيفية تحقيق التنمية والنمو، وفي هذا الإطار قمنا بتبني طرح ثلاث مجالات للنظرية الاقتصادية للتنمية والتي تمت بلورتها على النحو التالي:

أ. نظرية الدولة المتدخلة في التنمية: لعبت الأفكار والأحداث التاريخية السائدة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية دورا رياديا في التأسيس لرؤية التنمية الذي استوجب تدخل الدولة على نطاق واسع في مجالات اقتصادية متعددة ، حيث اعتقدت نظريات التنمية التي ظهرت خلال الخمسينات أن الأصل في التنمية هو الكمية والخليط بين الادخار والاستثمار مع توجيه حجم كاف من المساعدات الخارجية للدول النامية إلى الحد الذي يحقق تراكم رأس المال المادي، ويشجع إلى الانطلاق نحو العصر الصناعي على اعتبار أن التنمية هي سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي فكانت بذلك نظرية المراحل لرستو ونماذج وهارود – دومار ، نماذج التغيير الهيكلي ..إلخ[4].

ضمن هذا السياق سعت الدول النامية إلى توطيد علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية والدول المتقدمة للحصول على المزيد من المساعدات والقروض لمساعدتها على الانتقال إلى مرحلة النمو، طالما أن هذا الأخير يكمن في تعبئة رأس المال في ظل تعاظم دور الدولة في قطاع الصناعة باعتباره القطاع الحيوي من حيث أثاره الاقتصادية على المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الاقتصاديين الماركسيين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية أمثال سمير أمين، دوبرنس هذا الأخير الذي يعد من منظري ما يعرف بإستراتيجية الصناعات المصنعة التي طبقتها معظم الدول النامية.

لقد ركزت نظرية التنمية السائدة خلال عقد الخمسينات على دراسة العلاقات الفنية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة [5] دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية للاقتصاد وأشكال توزيع الدخل والخصوصيات التي تتمتع بها الدول النامية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ب. نظرية الدولة التابعة: ظهرت هذه النظرية في إطار سعي اقتصاديي العالم الثالث للبحث عن رؤية جديدة لتفسير ظاهرة التخلف والتبعية و أسباب اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، ويعتبر بول بارن ، دوسانتوس وغيرهم من الأوائل الذين وضعوا أسس وفرضيات هذه النظرية فكان نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة،ونمودج المثال الكاذب ، ونموذج التنمية الثنائية[6] التي أحدثت ثورة في الفكر التنموي من خلال تحويل التركيز من نظرية المراحل الخطية للتنمية إلى نظرية التبعية ، التي ركزت على تحليل وتفسير العلاقات الدولية غير المتكافئة بسبب دور شركات متعددة الجنسيات في إفشال سياسة الاحلال محل

دورية علمية محكمة تصدر سنويا
5/4

من خلال ما سبق يجوز لنا القول أن قياس مدى تقدم أي بلد ما وتحقيقه للتنمية يتم بالاعتماد على العديد من المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية ،المؤسساتية، التي تلعب دور رياديًا في اتخاذ القرارات الوطنية والدولية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن الاسترشاد بها في تحديد قدرة البلد على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المزمع تحقيقها بحلول 2015*. ومن بين هذه المؤشرات نوجز:

أ. المؤشرات الاقتصادية[7]: تبرز هذه المؤشرات النشاط الاقتصادي ومعدل دخل الفرد والقوة الشرائية والهيكل الاقتصادي للدول والعلاقات الاقتصادية الخارجية ، ويمكن الاسترشاد بها في تحديد مدى تبعية

أ. مرحلة التوسع في الإقراض الدولي:من 1944 إلى بداية السبعينات: شهدت هذه المرحلة البداية الحقيقية لتكوين نظام اقتصادي عالمي ارتكز على ثلاث مؤسسات هي صندوق النقد والبنك الدوليين ، و الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية سابقا و تأسيس العديد من بنوك التنمية الإقليمية فضلا على حصول العديد من الدول على استقلالها السياسي واندفاعها نحو تحقيق تنميتها الاقتصادية عن طريق توطيد علاقاتها مع مؤسسات التنمية الدولية والبنوك التجارية ، والاستفادة من مخطط مارشال الذي وضعته الو،م أ بهدف تطوير التجارة الخارجية و تيسير تدفق الدولار عبر العالم تفاديا لمشاكل ارتفاع السيولة ، إذ عرفت البنوك الأوربية تزايد الاحتياطات الدولارية خلال الستينات بفعل انخفاض أسعار الفائدة في الو، م أ مقارنة بنظيراتها الأوربية الأمر الذي حفز هذه البنوك على استثمار أموالها في شكل قروض محفزة للدول النامية

دورية علمية محكمة ترصد سنوية
5/4

السبعينات قررت الو،م ،أ الزيادة في معدلات الفائدة في محاولة منها لتخطي أزمة التضخم المالي وجدب رؤوس الأموال الأجنبية ، وإنعاش الاقتصاد الأمريكي هذا الواقع انعكس سلبا على الدول النامية وجعلها مطالبة بسداد أضعاف ما كان عليها من ديون في ظل ما اصطلح عليه بـ: كرة الثلج الشهيرة**الأمر الذي عجل بانفجار أزمة الديون الخارجية[12].

* انفجار أزمة الديون الخارجية: شهدت مرحلة الثمانينات البداية الفعلية لمأزق المديونية فقد عجلت المستويات المرتفعة للديون خلال عقد السبعينات وتدهور الأوضاع المالية للدول النامية بحدوث الأزمة التي ظهرت بوادرها سنة 1981 ببولندا لتتفاقم سنة 1982 بإعلان المكسيك عن عدم قدرتها على السداد، واعتبارا من هذا التاريخ تغيرت نظرة الدول المتقدمة والبنوك التجارية والمؤسسات الدولية للتمويل والتنمية للدول النامية، من خلال اتباع عدة إجراءات لإدارة الأزمة منها فرض سياسات انكماشية للائتمان الممنوح للبلدان النامية،وإتباع برامج التعديل الهيكلي.

2.2.التفسير النظري لأزمة الديون[13]:

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية إن السبب الرئيسي وراء انسياب التمويل الأجنبي في شكل قروض خارجية يكمن في الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي ومحاولاته الخروج منها، انطلاقا من أن الاتجاه العام لمعدل الربح في الآجل الطويل يميل نحو الانخفاض، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية بمرحلة قصيرة من الازدهار تليها بعد ذلك فترة طويلة نسبيا من الأزمة تتخللها البطالة ،تجميد الأجور، ضعف الاستثمار...إلخ، والسبب في ذلك يرجع إلى الاختلال بين قدرة النظام الرأسمالي على الإنتاج وتحقيق التراكم المالي من جهة وبين عجزه على تصريف المنتجات أو استهلاكها من جهة أخرى ، من هنا تظهر الحاجة الملحة في النظام الرأسمالي لتدبير الأزمة بحيث يكون الهدف منها هو الحفاظ على نفس الشروط السابقة للإنتاج والتراكم ومعالجة العجز الكامن في تصريف المنتجات، وكان الحل المتمثل في التصريف والتوجه نحو بيئة وبلدان لم تتحول بعد إلى النظام الرأسمالي من أجل الحد من ميل معدل الربح نحو التدهور، ولهذا عملت الرأسمالية على إغراق الدول النامية بالديون الخارجية وإخضاعها لسيطرتها. و قبل الخوض في تفاصيل إحصائية وتتبع أصول وجوانب الدين الخارجي من الضروري التطرق إلى ما يعرف بـ التحويل الرئيسي للدولة والذي يمثل مبلغ الصرف الأجنبي الذي تربحه أو تخسره الدولة كل عام من تدفق رأس المال الدولي.

وتأخذ معادلة التحويل الرئيسي (BT) الشكل التالي[14]:

$$F_n = dD$$

حيث أن:

F_n: صافي تدفق رأس المال

D: مجموع الديون الأجنبية المتراكمة

d :النسبة المئوية لمعدل الزيادة في مجموع الدين

بوضع : r: متوسط معدل الفائدة

rD : يقيس مجموع دفعات الفائدة الثانوية

$$BT = dD - rD = (d-r)D$$

أذن التحويل الرئيسي BT عبارة عن صافي تدفق رأس المال مطروحا منه دفعات الفائدة ويكون BT موجبا إذا كانت r أقل من d يستلزم ذلك أن تكسب الدولة الصرف الأجنبي العكس صحيح، وبالتالي يتطلب لتحليل تطور جوانب أزمة ديون العالم الثالث فحص العوامل المختلفة التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قيمة كل من r و d .

3.2. تطور الديون الخارجية:

إن المتصفح للمسار التنموي للدول النامية يجد أن المشكلة الأساسية التي واجهتها هذه الدول في إطار سعيها التنموي هو اتساع الفجوة القائمة بين الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب ولسد هذه الفجوة اتجهت إلى الاقتراض الخارجي بصفته البديل للمدخرات والفوائض المحلية والعنصر الأساسي المتحكم في المسار التنموي ، هذه الفلسفة التنموية كانت السبب الرئيسي في تصاعد الدين الخارجي للدول النامية و في الأعباء المترتبة عليها، إذ تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن ديون الدول النامية

يظهر الشكل البياني أعلاه إنه منذ عام 1980 واصلت الديون الخارجية ارتفاعها من 600 مليار دولار إلى 2450 مليار دولار عام 2001 [18]، أما الانخفاض النسبي المسجل خلال سنتي 1998 -2001 يرجع إلى تغير قيمة الدولار وانخفاض القروض المصرفية انخفاضا مذهلا بفعل الأزمة الأسيوية ، لترتفع بعد ذلك الديون إلى 2896.1 مليار دولار[19] سنة2004 بسبب الارتفاع في سعر النفط وتفاقم العجز بموازين مدفوعات الدول النامية فضلا على اعتماد برامج التعديل الهيكلي في هذه الدول على الديون

الضافية تحتاج إلى استثمار إضافي الذي ينتج بالضرورة مزيد من الديون ، وهذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة عبء خدمة الديون وزيادة النقل السلبي للموارد وتدهور المركز المالي للدولة.
هذه الحلقة المحكمة تبرز أهمية الربط بين النظام المالي والنقدي الدولي وعملية التنمية، فقد أظهر هذا النظام ارتباكا في تلبية حاجة التنمية من الأموال دون أن يحدث له انهيار.

ب.أثر الديون الخارجية على التنمية:
مما لاشك فيه أن حالة التخلف والفقر والتبعية التي تعيشها الدول النامية اليوم هي وليدة الديون الخارجية، هذه الأخيرة فسحت المجال أمام المؤسسات المالية الدولية للسيطرة على اقتصادياتها ووضع اليد على مواردها وثرواتها على حساب السكان المحليين، وذلك من خلال علاقات التبادل التجاري اللامتكافئ و تبني برامج التعديل الهيكلي، فالأولوية في الوفاء بالمعايير الاقتصادية والمالية والسياسية لتسديد الديون ، وفتح الحدود أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، ويمكن توضيح العلاقة بين الديون التبعية والفقر من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (03): حلقة الديون الخارجية وعلاقاتها المتبادلة مع التخلف والفقر

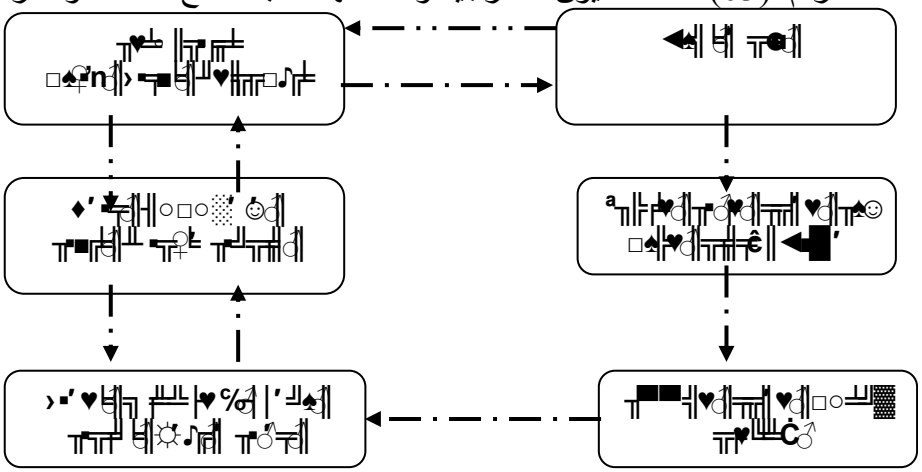

المصدر : من إعداد الباحثين

من الشكل أعلا يتضح أن التخلف والفقر قرينين لبعضهما البعض ينتجان من التبعية هذه الأخيرة تزيد من حدة التخلف والفقر وينتج عناه الديون الخارجية ،كما أن الفقر والتخلف هما حصيلتا الديون الخارجية التي بدورها عمقت من درجة التخلف والفقر وأدت إلى تفاقم درجة التبعية الشيء الذي يؤكد على أن هذه العناصر تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.
وتبدو العلاقة واضحة بين الديون والتنمية البشرية فقد وصل المبلغ المسدد من قبل البلدان النامية لخدمة الديون إلى 382 مليار دولار عام 2001 [22] ويحرم هذا المبلغ المرتفع جدا الدول النامية من ثروات ثمينة تساعدها على محاربة الفقر، فالميزانية المخصصة لصالح الخدمات الاجتماعية في الكامرون وساحل العاج هي 4%،11.4 % في حين وصلت خدمة ديونها إلى 36% و 35% على التوالي، وحسب الدراسة المعدة من طرف منظمة اليونيسيف و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأن مجموع الديون الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء تستنزف حوالي 40 % من الميزانية الوطنية في حين لا تحظى الخدمات الاجتماعية الأساسية إلا بنسبة 13% من الميزانية الوطنية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 04: المبالغ المالية المخصصة لصالح الخدمات الاجتماعية الأساسية بتلك المخصصة لخدمة الديون في عينة من الدول النامية للفترة 1992-1997

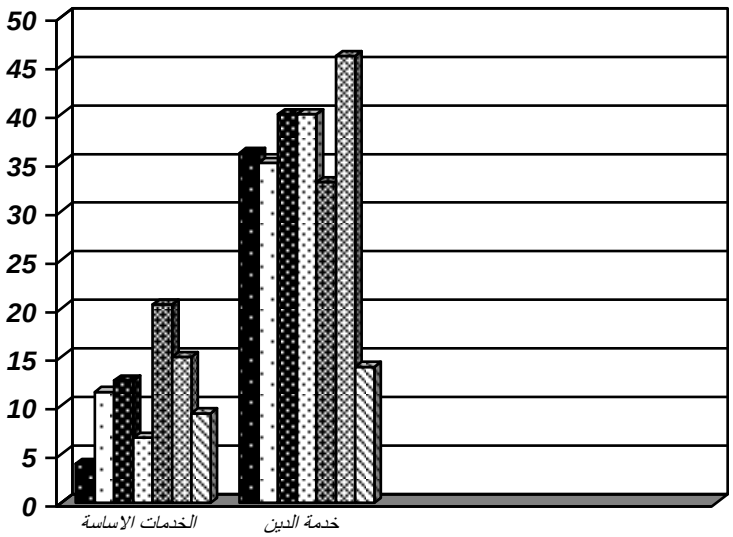

	الخدمات الاساسة	خدمة الدين
الكامرون	4	36
ساحل العاج	11,4	35
كينيا	12,6	40
زامبيا	6,7	40
النيجر	20,4	33
تنزانيا	15	46
نيكاراغوا	9,2	14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
اريك توسان ،داميان مبيه،مرجع سبق ذكره ،ص41

وتشير دراسة قامت بها مؤسسة" ديفالوبمنت "الأمريكية حول تمويل الصندوق لـ 38دولة في العقدين الأخيرين ، إذ أن معظم الدول شهدت ارتفاعا في معدلات البطالة و انخفاض في الأجور، وتراجع المساواة في التوزيع الدخول ، وازدياد الفقر وخفض الإنفاق الاجتماعي مقابل ارتفاع خدمات الدين، وبالتالي قد غيرت هذه البرامج خريطة الطبقات الاجتماعية

المحور الثاني:تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة أثرت بشكل واضح على نمط التمويل الدولي في أعقاب تفجر أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية والانكماش المفاجئ والكبير في حجم القروض التجارية ، إزاء هذه الأحداث بدا يتبلور لدى المؤسسات المالية الدولية اتجاه جديد لتدبير الأزمة عن طريق ما سمي ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي توجت بصدور وفاق واشنطن سنة 1989 بهدف مساعدة الدول النامية لإجراء تحولات في اقتصادها وهكذا أصبحت الإصلاحات الاقتصادية السمة الغالبة على جهود واستراتيجيات التنمية.

. الإطار العام لبرامج الإصلاح الاقتصادي: تعاني معظم الدول النامية من مشاكل اقتصادية جمة أهمها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسب تدهور المساعدات الإنمائية، انتشار البطالة وارتفاع الديون وخدماتها وعدم القدرة على تسديد أقساطها ، ولتخطي هذه العقبة لجأت هذه الدول إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي كخطوة أولية لتأهيل اقتصادياتها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي والاستفادة من بعض مكاسبه في ضوء توجيهات ووصاية الثنائية الدولية.

1. مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي: يمكن تعريف برامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتعديل الهيكلي) بأنها: " تلك الحزمة من القواعد و الأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي ، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة"[23].

ب.نظرية الامتصاص:تنطلق هذه النظرية من فرضية أن العجز الخارجي راجع إلى فائض في الطلب العام الذي يمكن تفسيره بالعلاقة التالية:

لدينا: Y:الدخل، M:الواردات، X:الصادرات، C: الاستهلاك، I: الاستثمار، A: الطلب الداخلي، CA:رصيد الميزان التجاري.

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$Y = A + (X - M) \Rightarrow$$

$$Y + M = A + X \text{..... ....} (1)$$

$$\begin{cases} \\ \\ \\ Y - A = X - M = CA \text{..... .....} (2) \end{cases}$$

وبإضافة الإيرادات T والنفقات G إلى المعادلة الأولى تصبح :

$$Y + M + T = A + X + G \Rightarrow CA = Y - A + F - G$$

إذا كانت $T \langle G$ النفقات أكبر من الإيرادات فهناك عجز في ميزانية الدولة ولسد هذا العجز تقوم الدولة بالاقتراض داخليا وخارجيا ،وأن التوسع غير المراقب للقروض يؤدي إلى اختلال رصيد ميزانية الدولة ومنه ترتفع مديونيتها الخارجية"عجز ناتج عن ضعف الادخار المحلي".

ج.النظرية البنيوية[26]:على خلاف النظريتين السابقتين ترى هذه النظرية أن العجز الخارجي يعود إلى جانب العرض العام الذي تتحكم فيه عوامل خارجية، التي يمكن حصرها في عاملين أساسيين هما:

- تدهور معدلات التبادل: يتعلق بشروط التبادل اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والنامية بحيث تنخفض قيمة صادرات أمام ارتفاع قيمة الواردات المشكلة أساسا من السلع المصنعة ومواد التجهيز.

- ارتفاع خدمة الدين: يتم تفسيرها بالارتفاع في سعر العملة التي تتم بها الديون وانعكاسه على معدلات الفائدة في الأسواق المالية الدولية بما يفيد تضخم خدمة الدين الخارجي.

4.1.قياس فعالية برامج الإصلاح الاقتصادي[27]: في ظل الاتفاق العام حول محتويات سياسات التعديل الهيكلي فأن قياس فعالية هذه البرامج تتم من خلال أربعة مناهج هي :

أ.منهج ما قبل وبعد: يستند إلى مقارنة عدة مستويات ودلالات الأداء الاقتصادي قبل وبعد تبني سياسات التعديل، توضح هذه الطريقة محاسن البساطة، لكن خطأها الأساسي هو كيفية عقلنه " كل الأشياء متساوية "، أي أنها تختص بمجموعة من النتائج في تطبيق البرنامج بدون الأخذ بعين الاعتبار لتأثير عوامل أخرى،وعليه فتقديرات هذا المنهج غير دقيقة وغير نمطية وتتغير من فترة لأخرى.

ب. منهج مع أو بغير: ينطلق هذا المنهج من فكرة مقارنة الأداء الاقتصادي للدول الخاضعة لبرنامج التعديل مع تلك المنجزة من طرف دول أخرى لا تطبق هذه البرامج، كما يتم تركيز التحليل على حقيقة التشابه بين الاقتصاديات المرسومة، وبالتالي تعكس الاختلافات المحصل عليها بين الدول المطبقة لبرامج التعديل وغير مطبقة له آثار التعديل الهيكلي.

لكن جوهر المشكلة أنه من الصعب إيجاد مجموعتين متجانستين تماما و تختلفان في تطبيق البرنامج من عدمه،كما يعاني هذا المنهج من سوء الاختيار بحيث يكون تقييم أثار البرنامج متحيزا.

ج.منهج التقييم المعمم:دفعت النقائص في المنهجين السابقين إلى تطوير هذا المنهج، ويستند إلى مقارنة الأداء الاقتصادي للدول الخاضعة للبرنامج والدول التي لا تطبق هذه البرامج مع الاعتراف بعدم عشوائية اختيار العينة ويتم تحديد الاختلاف بين المجموعتين، ولتطبيق هذا المنهج يتم التعرف على الشروط الأولية للمجموعتين وكذلك تحديد العلاقة التي تربط الأهداف الاقتصادية مع أدوات السياسات الاقتصادية المتغيرات الخارجية .

تسمح معدلات تغير السياسات بتحديد ماهية السياسات أما معدلات الشكل المختصر فتسمح بتحديد أثار السياسات المختلفة على المتغيرات المستهدفة مع التحكم في المتغيرات الخارجية.

على الرغم من تعقيدات هذه النظرية ومتطلباتها لمعلومات كثيرة ،لكنها تقدم قدرا معقولا من آثار تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

د.منهج المحاكاة: يقوم على مبدأ مقارنة الأداء الاقتصادي للدول التي تبنت برامج التعديل الهيكلي والدول التي تبنت السياسات البديلة، أي يعتمد على نماذج المحاكاة لاستنتاج أداء افتراضي لسياسات التعديل التي تطبقها هذه الدول ومقارنتها مع حزمة سياسات بديلة.

يعتمد منهج المحاكاة على العلاقة بين أدوات السياسة وأهدافها ،فهو يوفر معلومات أفضل حول عمل السياسات و بخلاف المناهج السابقة فإنه لا يحدد أثار البرامج استنادا إلى الأداء الاقتصادي الحالي للاقتصاد في الدول التي تطبقها.

2.تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية:

لقد أخذت عملية الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بالتسارع منذ تفجر أزمة المديونية وصدور وفاق واشنطن الذي روجت له المؤسسات المالية الدولية والدول الرأسمالية المتقدمة برئاسة الو،م،أ كأحد الخطوات الهامة لتأهيل هذه الاقتصاديات و معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها بما يتوافق والتخلي عن إجراءات الحماية الاجتماعية ، خصخصة القطاع العام وتحرير التجارة..إلخ.

ويمكن الوقوف على أهم نتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية والبرهنة على مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال استعراض ما تحقق في مجالات النمو الاقتصادي ، البطالة ، الفقر، المديونية الخارجية التبعية وفيما يلي عرض موجز لأبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها فترة الإصلاح.

1.2.النمو الاقتصادي: تشير البيانات المتاحة من المصادر المتعددة إلى أن معدل النمو الاقتصادي العالمي مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي قد عرف ارتفاعا ملحوضا خلال سنة 2003 بنسبة 3.9%،بعدما كان 3% سنة 2002 ويرجع السبب في ذلك على تحسن معدلات النمو في الدول النامية والصناعية على النحو الذي يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(05):تطور معدلات نمو الناتج الحقيقي الاجمالي في الدول النامية

المصدر:
النسبة للإحصائيات من1983- 2001 النشرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق.
النسبة لإحصائيات سنة 2002-2003 التطورات الاقتصادية العالمية: من موقع:
www.cbl.ly.com

- أدى التحرير المالي إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية وفي القطاع البنكي واتساع الفجوة بين سعر الفائدة على الإقراض وسعر فائدة الادخار في دول الدراسة،فضلا على إضعاف دور الدولة وزيادة تعرض اقتصاديات هذه الدول للصدمات الخارجية.
- أما فيما يخص الآثار على قطاعي التعليم والصحة فقد أثبتت أن الإصلاحات المتبعة أدت إلى تخفيض محسوس في دور الدولة وتقديم الخدمات المجانية العامة لغالبية السكان وجعلها تخضع لقواعد السوق.

3. الانتقادات الموجهة لبرامج الإصلاح الاقتصادي"تموذج التنمية الليبرالية".

الخاتمـــــة

يتضح من الدراسة أن الظروف الاقتصادية والمالية التي مرت بها الدول النامية بداية من الربع الأخير من القرن العشرين كانت أحد أسباب التخلف التنموي لهذه الدول ودخولها في مصيدة الديون الخارجية وما نتج عنها من تعميق تبعيتها وارتباطها بالدول الدائنة في ظل علاقات تبادل غير متكافئة جسدها مضمون الليبرالية الاقتصادية الجديدة (الإصلاح الاقتصادي) براعية المؤسسات المالية الدولية.

وتشير العديد من الدراسات الى وجود علاقة طردية بين تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول

www.marco-ecologie.net

[4]. مشال تود ارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،2006.ص 122.

[5]. فوزي الأخناوي، دول الجنوب و أزمة الاقتصاد الدولي،دار الثاقة الجديدة، مصر. ص160

[6].للمزيد من التفاصيل أنظر ،ميشال تودارو ،مرجع سابق ص ص141-143.

[7].محمد عدنان ،قياس التنمية ومؤشراتها،جسر التنمية،عن موقع: www.arab-api.org

* تتمثل الأهداف الإنمائية الثمانية المزمع تحقيقها بحلول 2015 في1. القضاء على الفقر المدقع والجوع، 2.تحقيق تعميم التعليم الابتدائي،3.تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 4. تخفيض معدل وفيات الأطفال، 5.تحسين الصحة النفسانية، 6.مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز والمرلاريا وغيرها من الأمراض)، 7.كفالة الاستدامة البيئية، 8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. للمزيد من التفاصيل انظر التقرير السنوي للبنك الدولي 2005 عن موقع: www.worldbank.org

[8]. باتر محمد علي وردم ،مرجع سبق ذكره.

[9]. البنك الدولي تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "تحسين التضمينية والمساءلة" ، 2003. عن موقع : www.worldbank.org

[10].رمزي زكي ،التاريخ النقدي للتخلف ،عالم المعرفة ،الكويت،1987،ص241.

[11].نفسه،ص280.

**. بقصد بها الارتفاع الآلي للديون بسبب الأثر المركب لسعر الفائدة المرتفعة والقروض الجديدة اللازمة لتسديد القروض السابقة.

[12].إيريك توسان،أزمة الديون وبرامج التقويم الهيكلي، عن موقع: http://maroc.attac.org

[13].عبد السلام أديب ، المديونية والعولمة، عن موقع: http://maroc.attac.org

[14]. ميشال تودارو ،مرجع سابق ص623.

[15].رمزي ابراهيم سلامة،اقتصاديات التنمية،بدون دار للنشر،1991،ص163.

[16]. ميشال تودارو ،مرجع سابق ص630.

[17].رمزي علي ابراهيم سلامة،مرجع سابق ص 186.

[18].ايريك توسان ،داميان مبيه،خدعة الديون،ترجمة مختار بن حفصة، دار الطليعة الجديدة،سورية ،2005،ص66.

[19]. النشرة الاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد ،السودان،عن موقع: www.sudan.org

[20].عبد الكريم الصادق، الرؤى الدولية في مجال التعاون من أجل التنمية، ندوة التنمية الاقتصادية رؤى إسلامية ودولية، مركز الدارسات الإستراتيجية و المستقبلية، جامعة الكويت،2004،ص193.

[21].رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق ص193.

[22]. ايريك توسان ،داميان مبيه،مرجع سابق،ص43.

[23].عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق،1997،ص410.

[24].وداد احمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية ،نشأتها ،تأثيرها،تطورها،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،ص19.

[25].سميرة إبراهيم أيوب ،صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز االاسكندرية للكتاب،2000،ص ص 12-13.

[26].عبد الغاني عارف، الدول النامية وأثار الدين الخارجي ،برامج التقويم الهيكلي نموذجا،عن موقع: http://www.rezgar.com

27. بلقاسم عباس ،التثبيت و التصحيح الهيكلي ، جسر التنمية ،عن موقع: www.arab-api.org

[28]. منير الحمش، مأزق التنمية في بلدان العالم الثالث في ظل آليات العولمة الاقتصادية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة عن موقع: www.asfer.org

. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة –البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية،يومي 20 و 21 مارس 2006، عن موقع: www.arab-api.org

*** عرف دوس سانتوس التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد بلد ما مشروطا بتنمية وتوسع اقتصاد بلد أخر وبالتالي افتقاده لقوة الدفع الذاتي.